إصدارات إستراتيجية

المشاركة السياسية

((الأهمية، الانماط، الابعاد))

المشاركة السياسية، نشاط سياسي يقوم به الافراد والجماعات بهدف تولي السلطة السياسية او التأثير فيها، بمعنى الوصول الى جهاز صنع واتخاذ القرارات السياسية واختيار السياسات العامة. وللمشاركة السياسية انماط متعددة كالنشاط الانتخابي، اللوبي، النشاط التنظيمي، العنف والاتصال الفردي بالمسؤولين أما أزمة المشاركة السياسية فتمثل صراع بشأن شرعية مطالب المشاركة بين النخب الحاكمة والقوى السياسية الساعية لدخول النظام السياسي، لا يمكن تسويتها عبر قبول النخب الحاكمة بالقوى السياسية الصاعدة فحسب، وانما ببناء مؤسسات سياسية وتطوير وتنمية القدرات المؤسسية لاستيعاب هذه القوى في اطار النظام السياسيايضا. ويعد اتساع نطاق المشاركة السياسية، بتعدد وتنوع القوى السياسية المشاركة من ابرز مظاهر التحديث السياسي والتنمية السياسية

المشاركة السياسية ((الأهمية، الانماط، الابعاد))

تأليف

أ.د حسين علوان البيج

استاذ النظم السياسية المقارنة - جامعة بغداد

المساعد العلمي لرئيس جامعة كلكامش الاهلية

أ.د حسين علوان البيج

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

BERLIN 10315 GENSINGER STR: 112

TEL: 0049-CODE GETMANY

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

MOBILTELEFON : 00491742783717

المانيا - برلين

2020

رقم تسجيل الكتاب : VR. 3383-6439.B

- اصدارات استراتيجية -

المشاركة السياسية
(الأهمية، الانماط، الابعاد)

ا.د حسين علوان البيج

اصدارات استراتيجية

المشاركة السياسية

(الأهمية، الانماط، الابعاد)

تأليف: أ.د حسين علوان البيج

سنة النشر: 2020 | الطبعة الأولى

الناشر: المركز الديمقراطي العربي (المانيا- برلين)

رقم تسجيل الكتاب: VR. 3383-6439.B

الاراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز

لا يسمح باعادة اصدار هذا الكتاب او اي جزء منه او تخزينه في نطاق استعادة المعلومات او نقله باي شكل من الاشكال، دون اذن مسبق خطي من الناشر

جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين – المانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means withoutprior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا – برلين

secretarial – information: info@democraticac.de

Media and press: press@democraticac.de

Continue on the Viper-Whats App : 00491742783717

book@democraticac.de

المحتويات

المحتويات 3

مدخل 5

اولا : اهمية المشاركة السياسية: 7

1- معيار للنمو السياسي: 9

2- نمط للثقافة السياسية: 12

- ثقافة أخضوع او التبعية 15
- ثقافة المساهمة 16
- ميكانزم للديموقراطية 17
- نظرية المواطنة 19
- نظرية ديمقراطية الصفوة 19
- نظرية ديمقراطية المشاركة 22

ثانياً : أنماط المشاركة السياسية 24

1- النشاط الانتخابي 25

2- اللوبي او ممارسة الضغط على النظام 28

3- النشاط التنظيمي 31

4- العنف 34

5- الاتصال الفردي بالمسؤولين 36

ثالثاً : ابعاد المشاركة السياسية 38

1- البعد الارادي..... 40
2- دوافع المشاركة السياسية..... 42
3- بواعث اللامبالاة السياسية..... 43
4- محددات المشاركة السياسية 45
5- البعد النظامي..... 46
رابعاً : النخبة والمشاركة السياسية..... 47
1- النخبة وازمة المشاركة السياسية..... 49
2- موقع المعارضة السياسية 50
3- البعد المؤسسي..... 52
4- اطارللعملية السياسية 53
5- قنوات للمشاركة السياسية..... 54
6- ضمان للاستقرار السياسي 55
خلاصة:..... 57
المراجع والمصادر 58

مدخل

تعد عملية التحديث السياسي والتنمية السياسية، ضرورة جوهرية لبناء الدولة العصرية، كونها تهدف الى اقامة الموسسات السياسية، وتطوير قدرات البنى السياسية على الاستجابة والتكيف مع الحاجات والمتطلبات الاساسية للمجتمع. ويشكل تزايد واتساع القوى الاجتماعية الراغبة والساعية الى االمشاركة السياسية وتصاعد مطالبها، اهم الازمات التي واجهت الانظمة السياسية.

المشاركة السياسية، نشاط سياسي يرمز الى مساهمة المواطنين ودورهم في اطارالنظام السياسي، وتعني كما يقول (صموئيل هنتنجون) ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التاثير في عملية صنع االقرارالحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا ام جماعيا، منظما ام عفويا، متواصلا ام متقطعا، سلميا ام عنيفا، شرعيا ام غيرشرعي، فعالا ام غيرفعال. او تعني كما يقول (مايرون واينر)، اي فعل طوعي ناجحا كان ام فاشلا، منظما ام غير منظم، عرضيا ام متواصلا، مستخدما وسائل شرعية ام غير شرعية، القصد منه التاثيرفي انتقاء السياسات العامة وادارة الشؤون العامة، واختيار القادة السياسيين على اي مستوى حكومي محليا كان ام وطنيا.

والمشاركة السياسية، شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي واليات عملياته المختلفة. اذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت (التاييد او المعارضة)، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الافراد والجماعات الذين يقدمون عليها، وفي كثير من لاتقف المشاركة السياسية عند حد مدخلات النظام السياسي، وانما تتعدى ذلك الى مرحلة تحويل المطالب وبخاصة اذا وجدت جماعات او افراد قريبة من تكوين المؤسسات ومن نطاق عملها. فهي تتمحورحول العملية السياسية الجارية في اطار النظام السياسي، وفي الوقت الذي تتوقف فيه على ارادة المواطنين من حيث اقدامهم عليها او امتناعهم عنها، تعتمد على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه اوانغلاقه على مساهمة المواطنين وتوافر القنوات والاليات التي تيسرها امامهم .

أولاً : اهمية المشاركة السياسية :

لاشك في ان احد المظاهرالرئيسية لعملية التنمية السياسية والتحديث السياسي، تتمثل في المشاركة السياسية واتساع نطاقها. فمن خلال المتابعة التاريخية لعملية بناء المؤسسات في المجتمعات التي شهدت بناء مؤسسة بيروقراطية متميزة توصل (ايزنستادت) الى ان هذا التطورالسياسي قد ارتبط بوجود عاملين اساسيين هما، وجود اهداف سياسية مستقلة عن القيم التقليدية للنسق السياسي، ووجود موارد لتحقيق هذه الاهداف، وان الدرجة العالية من التمايز الاجتماعي الذي عرفته هذه المجتمعات، قد ادى الى ايجاد مؤسسات سياسي رئيسية وبيروقراطية مركزية او مايسميه بقنوات الصراع السياسي، اي ايجاد مؤسسات لتنظيم الصراع والتعبيرعنه وتنظيم العلاقة بين الحاكم والقوى الاجتماعية المختلفة وكذلك بين بين هذه القوى بعضها بالبعض .

عند الشروع بسياسة التحديث تندفع القوى التحديثية لتدميرالبنى التقليدية، بما تتضمنه من قيم ومؤسسات والبدء بعملية بناء المؤسسات الحديثة، وعندئذ تنطلق الجماعات الاجتماعية المتعددة، باتجاه الدخول في اطار النظام السياسي، فتصبح قدرات خلق الاندماج بين هذه الجماعات وبناء جماعة وطنية واحدة، المعضلة

البارزة امام النظام. فتوسع نطاق ومدى المشاركة السياسية الناجم عن العملية التحديثية، يضع معضلة الاندماج بين الجماعات الاجتماعية الراغبة والساعية للمشاركة السياسية، في المقدمة. وبقدر مانتطلب الحياة السياسية، التوازن الدقيق بين المشاركة السياسية والمأسسة السياسية لاستمرار الاستقرار السياسي، يتطلب تطوير المؤسسات السياسية لتواكب التوسع السريع في المشاركة السياسية، واستيعاب الجماعات الاجتماعية الرامية للمشاركة في الحياة السياسية، لضمان الاستقرار السياسي بعد بروز هذه الجماعات والقوى الاجتماعية ودخولها الى ساحة العمل السياسي، من قبل النظام السياسي. واذ تدفع عملية التحديث واالتنمية، القوى الاجتماعية باتجاه المشاركة السياسية بكثافة متزايدة، تفترض ضرورة بناء المؤسسات السياسية اللازمة لاستيعاب هذه القوى واستبعاد لجوئها الى العنف لفرض مشاركتها على النخب السياسية الحاكمة بالقوة وزعزعة الاستقرار السياسي .

ومن خلال الاثر االذي تتركه المشاركة السياسية على الاستقرا السياسي، تبرزاهيتها في الحياة السياسية، فهي معيارا لنمو النظام السياسي من الجهة الاولى، ومن الجهة الثانية تعبيرا عن نمط الثقافة السياسية للنظام، وتمثل مؤشرا على ديموقراطية ذلك النظام من

الجهة الثالثة. وجميع هذه المعطيات، تخدم قضية تفاعل الشعب مع النظام السياسي، وتجاوبها معه، مما ينعكس ايجابيا على استقراره في اطار المجتمع .

1- معيار للنمو السياسي:

ما من شك ان التركيزعلى ابراز مظاهر النمو السياسي، يعني وضع النظام السياسي في اطار تصور دينامي حركي وليس اطار الوضع السكوني الجامد. وبرغم ان النمو السياسي لايمكن تحديده من خلال مظهر واحد، فان المشاركة السياسية وتوسع نطاقها، سواء بزيادة عدد الافراد والقوى الاجتماعية المشاركة، او بتعدد وتنوع القنوات التي تمكن الواطنين منها، فضلا عن توافرالادوات لمعالجة الازمات التي تنجم عنها، باتت المعيار على حداثة الانظمة السياسية ومن ثم تصنيفها الى نظم حديثة ونظم تقليدية.

فقد اجمل (ليونارد بايندر)، العناصر الاساسية للتحديث السياسي والتنمية السياسية في ثلاثة مفاهيم هي :

(أ) المساواة: ويتضمن ميل النظام السياسي الى المساواة ثلاثة مسلمات اساسية هي:

- سيادة القواعد القانونية وتطبيقها على جميع الافراد في المجتمع بدون تمييز من ناحية الدين او الانتماء الطبقي والعرقي.

- تولي المناصب العامة على اساس الكفاية والتفوق والمؤهلات وليس على اساس القرابة والنسب والعلاقات الاجتماعية.

- المشاركة الجماهيرية في صنع السياسات العامة والقرارات السياسية.

(ب) التمايز: ويعني التخصص بين الؤسسات في اداء الوظائف وممارسة الادوار في اطار النظام السياسي.

(ج) القدرة: بمعنى امتلاك النظام السياسي، لقدرات معينة مثل قدرة الاستجابة لمطالب المشاركة وعدالة التوزيع وقدرته على التكيف مع المتغيرات التي تحصل في المجتمع وقدرته على ازالة الانقسامات ومعالجة التوترات الاجتماعية.

اما (صموئيل هنتنغتون) فيربط بين ثلاثة متغيرات اساسية هي، بناء الؤسسات السياسية والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، ويرى بان ضرورة تحقيق الاستقرارالسياسي، تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقراروتحطم النظام العام وانتشار العنف والفساد جراء تلك المشاركة، فتصبح التنمية السياسية مقترنة لديه بالعلاقة بين المأسسة السياسية والمشاركة السياسية. ويجادل بان انتشار السلطة السياسية بين

فئات واسعة من المشاركين واقامة المؤسسات السياسية التي تسهل المشاركة السياسية للمواطنين، يعزز من فرص الاستقرار السياسي، وبالتالي تكون المشاركة السياسية، قضية جوهرية من قضايا التحديث والتنمية السياسية، التي تستهدف اصلا بناء بنى سياسية تؤدي الى اوسع نطاق من المشاركة السياسية، التي حدد عناصرها بمايلي:

(أ) اضفاء الطابع العقلاني على السلطة السياسية واحلال السلطة العلمانية محل السلطات التقليدية.

(ب) التمايز في الوظائف السياسية وتنمية بنى متخصصة بهذه الوظائف.

(ج) توسيع نطاق المشاركة السياسية شمولها للفئات الاجتماعية الجديدة.

ان انشاء هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرصة المشاركة السياسية ويعمل على توسيع نطاقها، من ناحيتي تنوع المشاركين وتوافر المؤسسات، يعني تحقق مستوى معين للنمو السياسي في النظام. اذ يرى (لوسيان باي)، بأن عملية التحديث والتنمية السياسية، تتضمن في احد جوانبها توسيع الدور المواطني والمعايير الجديدة للولاء والمشاركة، يجعل الخاضعين او التابعين، مواطنين ملتزمين نشيطين، وحدد مضمونها بهذا النحو:

(أ) اشاعة المساواة، والتغييرمن منزلة التابع الى العدد المتزايد من المواطنين المشاركين، بمعنى الانتقال من ثقافة الخضوع او التبعية الى ثقافة المساهمة او المشاركة.

(ب) زيادة قدرات النظام على ادارة الشؤون العامة والاستجابة للمطالب الجماهيرية.

(ج) العمل على تحقيق تمايز بنائي وتخصص وظيفي واسع وتكامل بين المؤسسات.

بهذا الشكل، تدخل المشاركة السياسية، عنصرا تكوينيا بارزا في عملية التحديث والتنمية الساسية، ويمثل التوسع في نطاقها بعدا جوهريا للنمو السياسي. فالدولة الحديثة برأي (هنتنتغتون)، تتميز عن الدولة التقليدية باتساع نطاق المشاركة الساسية من جانب الافراد والجماعات، والمدى الواسع لتأثرهم بالسياسة، في حين تكون المشاركة السياسية مقصورة على النخب الارستقراطية والبيروقراطية القليلة نسبيا في المجتمعات التقليدية.

2- نمط للثقافة السياسية:

بلا ادنى شك، ان للثقافة السياسية تاثيركبيرفي الحياة السياسية بوجه عام وفي التظام السياسي بوجه خاص. وحسب تقدير (الموند

وفيربا)، التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروريا لتأمين استقرار النظام، فاذا ماحصل التفاوت بينهما يتلكأ النظام ويتعرض للزوال. ومع ان، هذا التوافق لايكون كاملا على الدوام، تعدم امتلاك الثقافة السياسية للتجانس الكامل، فالثقافة السياسية لاتقوض كليا ولا تستبدل كليا بثقافة جديدة، بيد انه وبرغم غياب التوافق التام بين الثقافة السياسية والبية السياسية، يبقى التوافق قائما بينهما على اي مستوى كان، كتعبير عن التلاؤم والتكامل بين بنى المجتمع المختلفة .

ويتأتى التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، من كون المعتقدات المرتبطة بسلوك الحكومة في صنع القرار السياسي، تمثل وجها رئيسيا من اوجه الثقافة السياسية. والاختلاف بين انماط السلوك الحكومي في صنع القرار السياسي، يعني وجود انماط مختلفة من الثقافات السياسية للمجتمعات. فثقافة بعض المجتمات، تؤكد ضرورة مشاركة الافراد في صنع السياسات والقرارات، وليس مجرد الامتثال لها، بينما تدفع ثقافة مجتمعات اخرى، الافراد محو عدم الاهتمام بمعرفة قواعد واساليب اعداد القرار، وانما جعل اهتمامهم ينصب على معرفة مايمكن ان يرتبه القرار من نفع او ضرر لهم،

كونها تنظر اليهم مجرد رعايا وليس مشاركين ايجابيين في العملية السياسية .

تنطوي الثقافة السياسية، على موقف الافراد من المؤسسات المكونة للنظام، اي انها تتعلق بنظرة او كيفية تقييم هؤلاء الافراد للمؤسسات السياسية القائمة. او بتعبير اخر، هي تدل برأي (روزنباوم)، على التوجهات السياسية الجماهيرية عبر النظام السياسي مأخوذا بكليته، ووفقا للثقافة السياسية، تنتظم علاقة الافراد بالعملية السياسية. فالثقافة السياسية التي تؤكد رابطة المواطنة، تقود الافراد الى المشاركة في العملية السياسية والمساهمة في الحياة السياسية. اما الثقافة السياسية التي ترتكز الى علاقة التبعية، فانها تدفع الافراد والاغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية. في ظل النمط الاول، يندفع الافراد للانغماس في العمل السياسي والاقدام على المساهمة النشطة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، حتى انهم قد يشككون بالسلطة السياسية ويعتبرونها مجرد اداة لتحقيق مصالح القائمين عليها، اذا ماابتعدت بأي درجة عن تلبية حاجاتهم ورغباتهم، و في ظل النمط الثاني ينظر الافراد الى النظام على انه نظام ابوي يتعهدهم ويتولاهم وينوب عنه، في اي شئ. وتصبح المشاركة السياسية، قرينة نمط معين من الثقافة السياسية او تعبيرا عنه. ففي ضوء كل نمط من الثقافة

السياسية، تتحدد طبيعة علاقة النظام بالقوى الاجتماعية، ومن ثم فان المشاركة السياسية، كتعبير عن علاقات التفاعل بين المواطنين والنظام، والمكرسة في اطار بنية سياسية معينة، تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المتوافقة مع هذه البنية. ومن هذه الزاوية يمكن التمييز بين نوعين من الثقافة السياسية .

- **ثقافة الخضوع او التبعية**

تتحكم علاقة التبعية بين الافراد والنظام في ظل ثقافة الخضوع. النظام يكون ابويا يتعهد الافراد دون اية مشاركة ايجابية من جانبهم في اعماله وقرارته، ويكون الافراد مجرد رعايا تابعين للنظام، يبدون ترددا عاليا من التوجهات نحو النظام، وبشكل خاص نحو مخرجاته، في حين تكون توجهاتهم نحو مدخلات النظام، ونحو الذات كمشارك فعال ضعيفة جدا. فالفرد يكون واعيا على تام بالنظام ومايصدر عنه من اعمال ،قد يحبها او يكرهها، ولكن ليس له الا شعور ضئيل التطور بالمؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطالب الاجتماعية، وكذلك شعور مجرد بفعاليته االسياسية شخصيا. وتبقى العلاقة بينهما، ساكنة او سلبية، على الرغم من وجود شكل محدد من التنافس الذي يكون ملائما لثقافة الخضوع، فالخاضع يكون مدركا للسلطة

الحكومية، ويكون منجذبا بقوة نحو تجاهها، وربما التباهي بها، وقد يكون غير منجذب نحوها ويقيمها بوصفها غيرشرعية، ولكن علاقته بالنظام ومخرجاته تستمر في اطارها الساكن والجامد، حيث يعترف الافراد بوجود النظام ولكنهم يظلون منفعلين تجاهه ويظل غريبا عنهم بشكل ما، فهم ينتظرون منه خدمات، ويخشون متطلباته الفادحة، ولكن من دون التفكير بالقدرة على تغيير مسيرة عمله بشكل ملموس.

- **ثقافة المساهمة**

تقوم ثقافة المساهمة على اساس رابطة المواطنة، فالافراد مواطنون ومشاركين نشطون يمتلكون مستوى فعال من الوعي بالامور السياسية، ويقومون بدور فعال في الحياة السياسية ومن ثم يؤثرون بشكل كبير بالنظام من خلال المساهمة في الانتخابات وتنظيم المظاهرات وتقديم الاحتجاجات، فضلا عن ممارسة العمل عن طريق الاحزاب او جماعات الضغط، ويميلون لان يكونوا موجهين للنظام ككل وللصيغ والعمليات السياسية والادارية معا، بمعنى يميلون لان يكونوا موجهين لكل من مدخلات ومخرجات النظام .

وتسمح ثقافة المساهمة، للمواطنين من ذوي الشخصية المتميزة من ممارسة التأثير الاكبر، حيث يميلون الى الدور الاكثرنشاطا للذات في السياسة الحكومية، على الرغم من ان مشاعرهم او تقييماتهم لمثل هذا الدور، قد تختلف او تتفاوت من القبول الى الرفض،ويعتقدون انهم قادرون على التحكم بمسيرة النظام بوسائل مختلفة، كالانتخابات والمظاهرات والعرائض وتنظيم الاحزاب وجماعات الضغط والمصالح .

- **ميكانزم للديموقراطية**

الهدف من المشاركة السياسية، تعزيز دور المواطنين في اطار النظام، بضمان مساهمتهم في عملية صنع ا لسياسات العامة والقرارات السياسية او التأثير فيها، فأنتشار المشاركة من جانب المواطنين، يمثل التعبير العملي للديموقراطية ،والنظام الديمقراطي، هو النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين، سواء بصورة مباشرة ام غير مباشرة، في التأثيرفي عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين .

تأريخيا، تم الانتقال من النظام المغلق الى النظام المفتوح، عبر الصراع بين النخب السياسية الحاكمة والقوى الاجتماعية الساعية

لدخول النظام، من خلال الاقرار بحق المشاركة السياسية وتوسسع نطاق المشمولين به من المواطنين، وتكريس المؤسسات الديمقراطية التي تعزز هذا الحق وتمكن من ممارسته. ففي اوروبا الغربية، جرى ادخال حق المشاركة السياسية، عندما نشأت زيادة في طلب المشاركة واسعة النطاق، وقوضت مطالبة الطبقات الوسطى الجديدة، سلطة الانظمة الملكية، وادت الى خلق هيئات انتخابية، ثم الى توسيع تدريجي في حق الاقتراع، وتوسع نطاق الطبقات الاجتماعية المسموح لها بالمشاركة في الانتخابات، وقاد ادخال مشاركين جدد، الى بعض التغييرات المؤسساتية الرئيسية في النظام، كأنشاء مؤسسات انتخابية وأقامة نظام حق الاقتراع الشامل للبالغين، واحداث تغييرات قانونية تسمح بحق تكوين اتحادات وجمعيات، وسبق كل هذه التغييرات غالبا صراع سياسي حاد جراء مطالبة المجموعات الجديدة الساعية للمشاركة السياسية، بأدخال هذه التغييرات المؤسساتية لاشراكهم في النظام السياسي.

وأّذ تتحقق الديمقراطية بمشاركة المواطنين في العملية السياسية، فأن نطاقها يتعين بدلالة المضمون الاجتماعي لمفهوم الديمقراطية، حيث يتوزع الفكر السياسي الديمقراطي على ثلاثة اتجاهات فكرية.

- **نظرية المواطنة**

في مقابل مفكري الصفوة الحاكمة، نهضت نظرية المواطنة، التي ترتكز الى مقولة ان الميزة التي تنطوي عليها المشاركة الجماهيرية الشاملة في الحياة السياسية، هي تنمية الاحساس بالمواطنة الحقة، وتستند الى حقيقتين مركزيتين هما، الاعتقاد في الاستقلال الذاتي للفرد، ويعني ان الفرد هو افضل من يحكم على مصالحه الخاصة. والاعتقاد بقدرة الفرد على التقدم، ويعني ان القدرات السياسية للفرد يمكن ان تحقق مزيدا من النمو والتقدم حينما تتاح له فرص اوسع للتعليم من خلال بعض التغييرات الاجتماعية والسياسية، وان زيادة معدلات المشاركة تعمل على تنمية واتساع نطاق المواطنة، ومن ثم خلق المواطن الايجابي مما ينعكس على المجتمع، فالمشاركة قيمة او غاية في حد ذاتها،وهي اوسع نطاقا من مجرد التصويت والسلوك الانتخابي، فهي تؤدي وظيفة اجتماعية لاغنى عنها لاي مواطن وأي مجتمع بقدر ماتعمل على خلق وتعزيز وادامة المواطنة .

- **نظرية ديمقراطية الصفوة**

وترى في الاندماج العام بالسياسة، الذي دعت اليه، نظرية المواطنة، افتراض حالة من الاستقرار والثبات في النظم الاجتماعية

والسياسية، في حين انها تشهد تغيرات حاسمة، ومن ثم فانها قد تجاهلت اهمية الصفوات، فالمواطن النموذجي، أي المواطن ذي الاتجاهات السياسية، لايتحقق في الواقع، وانما يكون هناك دائما أقلية او مجموعة محدودة تمارس المشاركة السياسية على اساس من المعرفة والايجابية. وتوجه انتقاداتها لكل من نظرية المواطن ونطرية الصفوة في وقت واحد معا، وتدعوا الى ضرورة الاقرار بدور الصفوة، وترفض القانون الحديدي للصفوة، وتؤمن بالدور الديمقراطي الذي تلعبه هذه الصفوات .

يقدم (شومبيتر)، الديمقراطية على انها التنافس من اجل القيادة السياسية ،والنهج الديمقراطي، اجراء نظامي للوصول الى مواقع القوة عن طريق الصراع التنافسي، من اجل اصوات الناخبين بحيث يتمكن من كسب الصراع من اتخاذ القرار السياسي. وان الديمقراطية، تقوم على اساس نظرية العمل الرأسمالي، ومن خلال العلاقات التاريخية بين الرأسمالية والديمقراطية، تتم معالجة الاحزاب السياسية، بمقارنة الصراع بين اصحاب رؤوس الاموال من اجل كسب السوق، بالصراع بين الاحزاب على اصوات الناخبين، ولهذا تسمى بالنظرية الاقتصادية للديمقراطية ،في حين سماها هو بنظرية أخرى في الديمقراطية. ويطرح تصور للديمقراطية، يبرز الدور الحيوي والمركزي

للقيلدة في توجيه شؤون المجتمع، ويقصر دور المواطن على قبول او رفض القيادات السياسية، ويفرض على هيئة الناخبين ضرورة احترام تقسيم العمل بينها وبين من يتم انتخابه، بأن تدعهم يمارسون السلطة ويتخذون القرارات دون تدخل من جانبها، وكذلك اكتفاء المواطنين الاكتفاء بحق المشاركة من خلال التصويت او عضوية الحزب السياسي او جماعة الضعط، دون ان يكون لهم محاولة النيل من حرية المسؤولين في مزاولة السلطة، عن طريق الضغط عليهم سواء بتقديم الشكاوى والالتماسات او الاجتماع العنيف.

ويقدم (وليام كورنهاوزر)، الجماعات الوسيطة ودورها في حماية وصيانة الديمقراطية، باعتبارها تهئ للفرد فرصة المشاركة الحقيقة، بما توفره من معلومات وتواصل مع الاخرين، وعن طريقها يمكن للمواطن ان ينمي اهتماماته ويشبع كثيرا من احتياجات، وتحول بين النخب الحاكمة، والتعرض للضغوط الشعبية المباشرة ايضا. ويعد التنافس بين صفوات هذه الجماعات الوسيطة، ركيزة الحرية السياسية، لأنتماء الفرد الى اكثر من جماعة في أن واحد، الذي من شانه منع اية جماعة من استيعاب او الاطاحة ببقية الجماعات.

والديمقراطية بنظر (جيوفاني سارتوري) مجرد تنافس انتخابي بين القادة، لاجل الظفر بالسلطة السياسية، ويركز على الدور المحوري

للقيادة في المجتمع، كون الديمقراطية تعتمد على نوعية الحكام شأنها شأن اي نظام اخر، حيث تحمي النخب وتصون النظام الديمقراطي، وبخاصة اذا كان سلوكها ذا طبيعة ديمقراطية، ويقصر دور المواطنين على المشاركة في الانتخابات، التي لاتستهدف تدعيم المشاركة الشعبية، وانما اختيار القيادات.

تأكيد دور الصفوات، الغرض الاساسي لهذه النظرية، حيث ترى فيها المشاركين الحقيقين داخل بنية السلطة والاحزاب والجماعات الوسيطة، ولاتعلق اهمية على مشاركة الفرد في الحياة السياسية، وأنما تجعل الديمقراطية ليست الا صراع بين الصفوات من اجل كسب الاصوات.

- **نظرية ديمقراطية المشاركة**

تفترض هذه النظرية، ان مختلف الجماعات لديها امكانيات المشاركة في السلطة من خلال الاحزاب السياسية وجماعات المصالح، وتنظر الى مشاركة الفرد، من زاوية النتائج، وفيما يتعلق بأستقرار النظام، وليس من زاوية تنمية قدرات الافراد وزيادة اندماجهم وتفاعلهم السياسي، وتدعوا الى ضرورة الاهتمام بتنمية مشاركة الافراد في الحياة السياسية، من اجل تحقيق مزيد من النمو السياسي

لشخصيتهم وتقديرهم لذواتهم واحساسهم بعضويتهم الايجابية في المجتمع، وتقدم اطارا تعدديا للمشاركة السياسية يتمثل بدور الاحزاب السياسية وجماعات المصالح، كقنوات وسيطة بين المواطنين والسلطة في مواجهة اتساع نطاق المشاركة وارتفاع معدلاتها.

ثانياً : أنماط المشاركة السياسية

النظم السياسية الحديثة، تتمتع بتمايز واضح في الادوار السياسية يؤديها الافراد في نطاقها، حيث يمكن التمييز بين هؤلاء الذين يصنعون ويتخذون القرارات السياسية، وبين اولئك المواطنين العاديين الذين يرتبطون ببعض بواسطة نسق العمل، وتنتظم العلاقة بينهما عبر عدد من الادوار البنائية ، التي غالبية النظم، لتسهيل مشاركة المواطنين في العمل السياسي، وبخاصة في عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات السياسية، عن طريق مجموعة من المؤسسات السياسية، كالاحزاب وجماعات الضغط والمصالح، التي تعمل كوسيط بين المواطن والحكومة.

وتتباين صيغ المشاركة السياسية، تبعا لدور الؤسسات الوسيطة، في ربط المواطنين بالعملية السياسية. وبحكم اختلاف النظم السياسية، في درجة المأسسة السياسية للاجراءات والمنظمات السياسية لكل منها، يختلف الدورالذي تلعبه الؤسسات الوسيطة من نظام لاخر، ففي النظم التي تتمتع بدرجة عالية من المأسسة السياسية، يتم تنظيم وخلق درجة عالية من الانخراط في العمل السياس، في اطار المؤسسات والمنظمات السياسية، ويتحتم على القوى الاجتماعية، تحويل موارد القوة واشكال العمل السياسي الى مؤسسات منظمة وشرعية ، فتتعدد

صيغ المشاركة السياسية. على العكس من النظم التي تتميز بدرجة متدنية من المأسسة السياسية، تصبح المشاركة السياسية، هي الحركات الجماهيرية، التي تضم اعمالا مختلفة، سلمية اوعنيفة، قانونية او خارجة على القانون، اجبارية او اختيارية، حيث تعمل القوى الاجتماعية على تحقيق غاياتها بتسخير الموارد والتكتيكات لديها بقوة واضحة.

وتختلف اشكال المشاركة السياسية للمواطنين، وتتخذ اشكالا مختلفة وفقا لنمط النسق السياسي، فكل نسق سياسي، يتضمن العديد من الادوار التي يؤديها الافراد داخله، فنجد الذي يقتصر دوره على الادلاء بصوته في الانتخابات والاستفتاءات، ونجد السياسي المحترف واعضاء الحزب النشيطين، وتنتظم العلاقة بينهم على اساس النظام الهرمي في شغل الادوار، وهي علاقة تنظيمية، تتحدد وفقا لشكل ومدى المشاركة، أي الدورالذي يقوم به المشارك.

1- النشاط الانتخابي

الانتخاب هو النمط الاكثر شيوعا للمشاركة السياسية، ويعد الالية الديمقراطية لاختيار الممثلين في المجالس النيابية والرؤوساء في المناصب العليا للدولة. وقد اقترن الانتخاب بأنتشار المبادئ والافكار، وارتبط برسوخ الاليات والمؤسسات الديقراطية في الدولة الحديثة.

هناك خلاف حول الطبيعة القانونية او التكييف القانوني للانتخاب، البعض يرى فيه حق من الحقوق الذاتية للافراد، ويرى اخرون فيه، وظيفة اجتماعية او وظيفة من الوظائف العامة، في حين يرى الاخرون، الانتخاب اختصاص دستوري يجمع بين الحق والوظيفة. وسواء كان الانتخاب، حقا ام وظيفة، فان ممارسته تتقرر بمقتضى نص دستوري او قانوني، فهو سلطة او مكنة قانونية مردها الى قانون الانتخاب، وهذه المكنة القانونية المناطة بالافراد، مناصها الصالح العام وليس الصالح الخاص لهم، واعتبار الانتخاب، مكنة قانونية، يبرر قدرة المشرع تعديل شروطه بالاخذ بنظام الاقتراع المقيد وليس الاقتراع العام، دون حق للافراد في الاعتراض على المشرع، فالانتخاب الية سياسية تنظم بالقانون بغية تحقيق المصلحة العامة.

يشتمل الانتخاب، على فكرتين اساسيتين هما، فكرة التمثيل وفكرة التصويت. والتمثيل فكرة لها ابعادها البنائية او الهيكلية والاجتماعية والنفسية، فالافرد يشعرون بانهم ممثلون من قبل الافراد الذين انتخبوهم، ويشعرالممثل بانه مسؤول او مستجيب ازاء الذين يمثلونهم، من الناحية الاجتماعية والنفسية، ومن الناحية البنائية والهيكلية، هل ان الممثلون لهيئة الناخبين، قد تم انتخابهم بواسطة اعداد متساوية من الافراد، حتى ان الاصوات والمصوتين. يتم تحديد وزنهم بشكل

متساو. اما التصويت، فهو ممارسة سياسية فعلية يقوم المواطنين بها، للتعبير عن وجهة نظره المتضمنة الموافقة او الرفض لمرشح معين او موضوع معين، يجري التصويت عليه في الانتخاب، وهو اجراء تعرفه النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء مع اختلاف في دلالته ودرجة تأثيره، فهو في النظم الديمقراطية، الية للمفاضلة بين المرشحين بحرية، ولكنه في النظم التسلطية، اداة لمن في السلطة تستخدم للدعاية وكسب التأييد والشرعية اكثر من كونها اداة للاختيارالسياسي الواعي، ولهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت نوعا من الاحتجاج السياسي الصامت.

والانتخاب، عمل تنافسي، وبالتنافس تكون الانتخابات حرة، بمعنى ان حرية الانتخابات، لا يمكن تحقيقها في غير حالة التنافس بين المرشحين على اصوات الناخبين. وعمل سري ايضا، لضمان نزاهة التصويت وصحة النتائج، التي تتعرض للطعن عادة من جانب المتنافسين، الذين يشككون بنزاهتها. وينصب هذا الطعن دائما على عدم التكافؤ في فرص الدعاية بين المرشحين، او التزويرمن جانب الجهة المنظمة للانتخابات، ولهذا يجري اختيار مراقبين او لجان رقابة، على الانتخابات في العادة.

2- اللوبي او ممارسة الضغط على النظام

تعمد بعض القوى السياسية الى التأثير في السياسات العامة والقرارات السياسية وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالح وتصورات الذين تمثلهم. ويقصد باللوبي النشاطات التي يمارسها الاشخاص لدى السلطات العامة أيا كانت، بهدف الضغط عليها او التعبير عن مصلحة معينة، وكذلك الاشخاص او الجماعات التي تمارس هذه النشاطات، اي التي تعبر عن مصالح خاصة وتمارس تأثيرا على رجال السياسة. ومن ابرز التي تمارس هذا النوع من النشاطات السياسية، جماعات الضغط وجماعات المصالح، ولاهميتها لمشاركة المواطنين السياسية، يطلق عليها عادة، الجماعات الوسيطة.

جماعة الضغط، منظمة تضم مجموعة من الناس تجمعهم صفات اومصالح مشتركة، دائمة او مؤقتة ،تمارس نشاطها للتأثير في السلطات العامة من اجل تحقيق رغباتها وتلبية مطالبها. اما جماعة المصلحة، فهي تجمع يضم مجموعة من الافراد الذين يسعون للتأثير على الحكومة على نحو يحقق مصالحهم. القاسم المشترك بين الجماعتين، السعي للتأثير على السلطات العامة من اجل تحقيق مطالبها ومصالحها، وبحكم طبيعتها واهدافها تماثل، غير انها تختلف بكون جماعة المصلحة لاتمارس السياسة بالضرورة، وبوسع جماعة المصلحة ان تصبح جماعة ضغط اذا

ما انخرطت في الحياة السياسية على نحو مباشر او غير مباشر من اجل تحقيق مطالبها او تأكيد رغباتها حتى ولو كان ذلك يواجه مقاومة متأتية عن احد قطاعات الدولة ذاتها. بيد ان التمييز بينهما من هذه الزاوية لايقوم على اساس متين، لاختلاف موقفهما ازاء السياسة بصورة عامة وازاء السلطة بصورة خاصة، بالدرجة وليس بالنوعية، كلاهما يمارس نشاط له تأثيرعلى السلطة، والتمييز بينهما يكون على صعيد اخر، فجماعة الضغط تكرس نشاطها للعمل السياسي، وجماعة المصلحة لا يؤلف العمل السياسي الا جزء من نشاطها. ومن هذه الناحية ،تكون جماعات الضغط اقرب الى المشاركة السياسية من جماعات المصالح، حيث تعمد الاولى تعبئة انصارها سياسيا لممارسة الضغط على السلطة السياسية، بينما تحاول الثانية نيابة عن اعضائها، الدفاع عن مصالحهم المهنية الضيقة.

ويحصل الاختلاف، في تقييم دور هذه الجماعات، رغم اهيتها للمشاركة السياسية، فانصارها يعتبرون نموها علامة على ازد هار الديمقراطية الحقيقية، كونها لا تضع عقبات كثيرة امام القوى السياسية، ايا كنت طبيعتها، اقتصادية ام اجتماعية ام فكرية ويدافعون عن كونها مؤسسات ومنظمات تمد رجال الحكومة بالمعلومات والخدمات الارشادية التي تقوم عليها القرارات السياسية،

وفي ذلك فائدة للحكومة وللاحزاب، فضلا عن اسهامها في حفظ التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكونها عنصر من عناصر السبق والمبادأة السياسية، ويعتبر خصومها، وجودها مرتبط بالفساد في الحياة السياسية، وينظرون الى قدرتها في التأثيرعلى السياسة، دليل على تفوقها في الضغط على السلطة السياسية، بأساليب مختلفة، كاستخدام المال او التهديد او العنف، وفي ذلك تراجعن الديمقراطية التي تقوم على المساواة الحقيقية. وانها تعمل اساسا من اجل مصالحها، وتحصر نطاق تاثيرها على السلطة التشريعية في انجاز وبحسب المصالح، مما يعرقل تحقيق الصالح العام، ويحول المنافسة الى صراع بينها، حول استمالة رجال البرلمان والحكومة، لتحقيق المصالح الخاصة لكل منها، مما يؤدي الى التجاهل والنسيان للصالح العام، فضلا عن ان ارتباطها بفئات واهداف خاصة، يجعلها تعمل على دعم الصراع بينها، مما يضعف الوحدة الوطنية ويعوق ازدهار الديمقراطية.

3- النشاط التنظيمي

والمقصود، نشاطات التنظيمات السياسية، التي تعمل على تأطير الافراد والجاعات داخل اطرها التنظيمية والايدولوجية وتستهدف الوصول الى السلطة وتسخيرها لخدمة اهدافها. وتعد الاحزاب السياسية ابرز هذه التنظيمات، فالحزب السياسي، أداة تسمح للمواطن وتسهل امامه المشاركة في الحياة السياسية، كونه تنظيما دائما لجماعة من الناس، تتكتل حوله وتستعمله لتنفيذ برنامج سياسي واجتماعي عن طريق الوصول الى الحكم. والاحزاب السياسية، نوع من المؤسسات السياسية المكرسة لادارة وتنظيم الصراع السياسي، بوصفها اتحادا او تجمعا من الافراد ذا بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول الى السلطة السياسية او التأثير فيها، بواسطة انشطة متعددة ولاسيما من خلال ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية او بدونه، وبحسب (لابالمبارا) و (واينر)، يكون التنظيم السياسي، حزبا سياسيا، عندما تتوافر فيه شروطا اساسية:

(أ)استمرارية التنظيم، بمعنى ان يتجاوز المدى العمري للتنظيم، عمر القادة المؤسسين له.

(ب)امتداد التنظيم الى المستوى المحلي، ووجود اتصالات منتظمة داخلية وخارجية.

(ج) توفر الرغبة لدى القادة القوميين والمحليين، لممارسة عملية صنع القرار وليس مجرد التأثير فيه.

(د) اهتمام التنظيم بكسب الانصار والمؤيدين، والسعي للحصول على التأييد الشعبي.

تعد الاحزاب السياسية برأي (هنتغتون)، اهم التنظيمات المكرسة لتحقيق هدف المشاركة السياسية، الا ان قدرتها تتجدد بعدد من المعطيات، مثل علاقتها بالقوى الاجتماعية التي تمثلها، وقدرتها على بلورة المصالح العامة، ومدى توفر معايير المؤسسية فيها واهمها، مرونة التنظيم او تصلبه وتعقد البنيان الحزبي او بساطته، واستقلالية الحزب او تبعيته، ثم ترابط الحزب او تفككه. وتقدم الاحزاب السياسية، اساسا او قاعدة للمشاركة، تختلف اهميتها تبعا لتطور المجتمع، ومع تقدم المجتمع على طريق التحديث تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية، مثل علاقات السيطرة والتبعية والجماعات المحلية، الى قواعد اكثر عصرية مثل الطبقة والحزب، وهذا بحد ذاته يعبر عن تقدم في مستوى المشاركة نفسه.

وتؤدي الاحزاب السياسية وظائف متعددة، غير ان اهمها، ينصب على بلوغ درجة او مستوى عال من المشاركة السياسية للمواطنين، ومن هذه الزاوية، يمكن تصور اربعة انماط من ردود فعل النخب الحاكمة، ازاء مطالب المشاركة من جانب الاحزاب السياسية.

(أ) القمع، فأنبثاق الاحزاب لايضمن في حد ذاته ترحيب النخبة الحاكمة بمطالب المشاركة، حيث يمكن ان تقمع هذه المطالب، عندما ترى فيها تهديدا لوجودها وسلطتها او كانت صادرة عن جماعة تعتبرها معادية للنظام.

(ب) التعبئة الجماهيرية، حيث تشجع نظم الحزب الواحد المشاركة السياسية بمعنى التعبئة الجماهيرية وليس الاسهام في وضع السياسات العامة، حيث تسعى هذه النظم الى حشد الجماهير خلف النظام.

(ج) الاعتراف المحدود، وذلك عندما تسمح السلطة للقوى الاجتماعية المختلفة بتنظيم نفسها من خلال احزاب خاصة بها مع تقييد مشاركتها في العملية السياسية او السماح بظهور احزاب دون تمكينها من الوصول الى السلطة.

(د) القبول التام، عندما تستجيب النخبة الحاكمة للجماعات التي تطالب بالمشاركة عن طريق الاحزاب الموجودة، او عن طريق تكوين احزاب جديدة.

4- العنف

يتضمن العنف كنمط للمشاركة السياسية، كل اعمال التمزيق والتدمير والاضرار التي يكون غرضها واختيار اهدافها او ضحاياها، والظروف المحيطة بها، وانجازها واثارها ذات دلالات سياسية، اي تنحو الى تغيير سلوك الاخرين في موقف تساومي له اثار على النظام الاجتماعي . فقد تلجأ القوى الراغبة بالمشاركة في الحياة السياسية، كي تتمكن من التأثيرفي النظام، ومن ثم ايصال مطالبها، الى استخدام العنف. ويكتسب العنف مشروعيته بقدرما تقترن هذه الممارسة، بتحقيق اهداف وغايات سياسية على درجة عالية من الاهمية بالنسبة اليها، ويجري استخدامة في العادة، لحمل النظام على تبني سياسة معينة او اتخاذ خطوة ما او قرارسياسي بصدد قضية يتفاعل معها الرأي العام، او لتحذير او منع النظام من الاقدام على خطوة ما بصدد هذه القضية او لحث النظام على التراجع عن موقف معين منها.

ويخضع استخدام العنف، لمتغيرات عديدة، كطبيعة القائمين به والافكار التي يحملونها والاهداف التي يرمون الى تحقيقها، فضلا عن طبيعة النظام السياسي. ومن ناحية القائمين به ، قد تنظر قوة سياسية معينة للعنف، على انه وسيلة ناجحة لتحقيق اهدافها السياسية، خاصة عندما تشعر ان النظام لايعبر عن قيمها ومصالحها، ولايسعى الى

تحقيق اهدافها، فانها قد تسعى الى تغييره بالقوة، وقد يكون هذا التغيير جزئيا ويشمل تغييربعض السياسات والقرارات او الاشخاص او الموقف، او يكون التغيير كليا، ويشمل النظام برمته، النخبة، المؤسسات، التوجهات، السياسات، واستبداله بنظام اخر بديل.

اما من ناحية، الاهداف السياسية، فان العنف يتمحور حول نظام الحك ، كالسعي للسيطرة على السلطة، او ازاحة بعض الشخصيات من النحبة الحاكمة، او المشاركة بشكل اكبر في عملية صنع القرار السياسي. وقد يكون له اهداف اقتصادية واجتماعية، مثل المطالبة باحداث تغييرات تتعلق باسس توزيع الثروة والدخل والاستفادة من الخدمات الاساسية وضمان حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية. وعلى قدر اهمية هذه الاهداف يتحدد حرص القوى السياسية للجوء الى العنف كوسيلة لتحقيقها دون وسيلة اخرى.

واما من ناحية طبيعة النظام الذي يجري في ظله استخدام العنف من جانب القوى السياسية، فأن شرعية العنف تختلف من نظام لاخر، ففي النظم التي تقوم على التعددية السياسية يعتبر العنف، اما استخدام غيرمشروع للقوة كونه يمثل خرقا للقانون او تخطيا للمؤسسات الوسيطة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وفي

النظم التسلطية، يعد العنف، عملا مشروعا وشرعيا لعدم وجود قنوات شرعية وفعالة للمشاركة في السلطة او تغييرها. لذا فوجود وفعالة المؤسسات، ولاسيما االوسيطة منها، يعمل بدرجة كبيرة على تقليص امكانية اللجوء للعنف ،ويحجم سعي القوى القوى السياسية، لاستخدامه في ميدان العمل السياسي.

وفي العادة، توظف القوى السياسية، الايديولوجيا اتبرير استخدامها العنف كأداة او وسيلة للعمل السياسي. اذ تعمد القوى السياسية، لتوظيف الطروحات والصياغات والمقولات الايديولوجية، لتغطية لجوءها للعنف. وقد تبرر العنف بمنطق الدفاع عن النفس ضد اعتداءات، اوللمطالبة بحماية الحقوق والحريات، وعدم وجود قنوات شرعية لتوصيل المطالب، او عدم فاعليتها ان وجدت، وبالتالي ليس هناك من طريق لتوصيل هذه المطالب والتخلص من اوضاعها المتردية سوى اللجوء للعنف، فدور الايديولوجيا، يتمثل ببلورة السند الفكري والمسوغات التي تقدمها القوى السياسية لتغليف استخدامها للعنف.

5- الاتصال الفردي بالمسؤولين

يمثل الاتصال بين المسؤولين في النظم، والافراد في المجتمع، احد القنوات المعبرة عن حقيقة التفاعل بين النظام والبيئة

الاجتماعية التي يتواجد فيها. وضرورته تكمن في انه احد الوسائل الاساسية في جمع المعلومات، التي تعين النظام على اداء وظائفه على نحو يرضي الافراد والجماعات في المجتمع. فاداء النظام لوظائفه، يعتمد على كمية المعلومات الخاصة، بمطالب ومصالح وحاجات الجماعات في المجتمع، وتحويلها بشكل سياسات وقرارات. فوظيفة التعبير عن المصالح، تحتاج الى نوع الاتصال والتفاعل ،مما يساعد على تكوين الجماعات المصلحية وتوجيه المطالب الى جهاز صنع القرار، كما ان عملية اعداد وتنفيذ القرار يتطلب تدفقا مستمرا للمعلومات.

ويشكل المسؤولين في النظام، حلقة اساسية في عملية التواصل المعلوماتي، كي يتسنى للنظام، التعرف على المطالب والحاجات حتى يتمكن من الاستجابة لها بصورة طبيعية. وعلى الرغم من اهمية الاتصال للاداء الوظيفي للنظام، تكتفي بعض النظم ببعض القنوات المتقطعة في عملها، وغير المستمرة، مثل الانتخابات والحملات الانتخابية. والى جانب عدم استمراريتها وطابعها الموسمي، فانها لاتغطي حاجة الافراروالجماعات في التعبيرعن ارائهم وايصال مطالبهم وطرح المشكلات الحقيقية، ومن هنا، يحرص الافراد على استغلال اللقاءات مع المسؤولين في النظام، بقصد نقل مطالبهم والتظلم والشكوى امامهم، في الامور التي تخصهم. وبطبيعة الحال تتوقف

درجة ومدى استجابة المسؤولين، على مايتمتع به من قوة ومايحتله من مكانة اجتماعية ووظيفية، كما تتباين استجابة النظام، منقضية لاخرى حسب اهميتها بالنسبة للمجتمع عامة.

ثالثاً : ابعاد المشاركة السياسية

من السمات الرئيسية للمجتمات الحديثة، المستويات العالية لانخراط الافراد والجماعات الاجتماعية في العملية السياسية، وبلوغ درجة عالية من المأسسة السياسية، لادارة وتنظيم الصراع السياسي بين هذه الجماعات، جراء عمليات التحديث السياسي والتنمية السياسية. ففي السياق التاريخي للانتقال من المرحلة التقليدية الى مرحلة الحداثة، وبفعل عملية لتعبئة الاجتماعية خلال مرحلة الانتقال التدريجي للمجتمات، تبرزالحاجة لاحتواء الجماعات الجديدة الساعية للمشاركة السياسية، والراغبة بدخول الحياة السياسية بكثافة مرتفعة. فالصراع بين القوى التحديثية، التي تسعى لتدمير البنى التقليدية، للانطلاق بعملية التعبئة الاجتماعية، وتحريك الجماعات نحو تأسيس البنى الحديثة، وبين القوى التقليدية في موقف الدفاع عن البنى التقليدية للمجتمع، تتصاعد مطالب المشاركة السياسية للجماعات الجديدة، الناجمة عن عملية التحديث السياسي التي تتعرض لها هذه

المجتمعات، مما يدفع نحو التوسع في بناء المؤسسات السياسية،لاستيعاب مطالب القوى الجديدة بالمشاركة السياسية الواسعة في الحياة السياسية.

اذ تضع عملية التحديث السياسي، النخب الحاكمة، امام ضرورة احتواء أثار التعبئة الاجتماعية، والتي تتمثل بتعدد وتنوع القوى الاجتماعية، المتحفزة للمشاركة السياسية في اطارالنظام السياسي، والبدء بعملية بناء المؤسسات الجديدة، لاحتواء مطالبها بالعمل السياسي ودخول الحياة السياسية وتفادي انهيار الاستقرار السياسي، حيث يفرض اتساع المشاركة السياسية على النخب الحاكمة، العمل على تطوير الموسسات السياسية القائمة ،والشروع بعملية بناء مؤسسات سياسية جديدة. فعملية التحديث السياسي، قد تقود الى التراجع السياسي وتهديد الاسقرار السياسي، اذا لم يتم وضع الاجراءات الكفيلة لمواجهة التوسع في المشاركة السياسية، والاقدام المتزايد على العمل السياسي، عبرالمؤسسات السياسية الاكثرقوةوتركيبا والاكثر استقلالا وترابطا.

وعلى هذا، تتأتى المشاركة السياسية، عن التعبئة الاجتماعية المرافقة لعملية التحديث السياسي، مما يجعل منها عملية شاملة، بمعنى انها عملية متعددة الابعاد السياسية فلا تنحصر ابعادها في حجم الضغط

السياسي، المتولد، رغبة القوى الاجتماعية، في العمل السياسي، وانما بمدى استجابة النخب الحاكمة، لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها، ومن ثم في قدرات النظام المؤسسية، اللازمة لاستيعاب، مشاركة القوى البازغة، وحفظ الاستقرار السياسي.

1- البعد الارادي

لاريب، ان المشاركة السياسية، انشطة وفعاليات طوعية ارادية، ففي ضوء اراردة المواطنين الذاتية تتقرر مسالة اقدامهم على ممارسة العمل السياسي بمستوياته المختلفة. والمواطنون هم الذين يتخذون طوعيا قرار المساهمة في الحياة السياسية او الاحجام عنها، وطبيعيا ان قرارهم بشأن الاقدام على المشاركة السياسية او الامتناعوالاحجام عنها، يتاتى طبقا لرغباتهم وميولهم وتقييمهم للعمل السياسي ،فهو قرار تمليه ارادتهم الذاتية .وفي ضوء الطابع الارادي، يمكن التمييز بين نوعين من المشاركة السياسية، الاول : المشاركة السياسية المستقلة، ويقصد به، النابعة من ارادة المواطن الذاتية والشخصية، وسعيه لولوج ميدان العمل السياسي بمحض ارادته. والثاني : المشاركة السياسية المحشدة او المعبئة، ويقصد بها، ذلك النوع من المشاركة الذي لايعود لارادة

المواطن اثر فيها، وانما يكون المواطن مدفوعا نحوها او مجبورا عليها ،نتيجة لانتمائه الايديولوجي والتنظيمي.

ان المشاركة السياسية، عامل اساسي في تدعيم المصلحة العام ، غير ان نسبة المشاركين، تتأثر بدرجة كبيرة باختلاف النظر اليها، من زاوية كونها حقا للمواطنين ام واجبا ملقى على عاتقهم. فالملاحظ ان نطاق المشاركة السياسية يكون اكثر اتساعا، عندما يشعر المواطنون بان المشاركة في السياسة واجب وطني، حيث تسعى الاغلبية الى المشاركة انطلاقا من الشعور بالالتزام نحو الوطن. وعلى هذا السبيل، يتم التصويت في كثير من البلدان، على اساس انه واج ، وبالنتيجة يتزايد عدد المشاركين في عملية التصويت، جراء هذا الاحساس، لان الشعوربالمشاركة على اساس انه واجب وطني، يؤدي بالضرورة الى افعال ايجابية، كما هو الحال في الاوقات الحرجة والمعقدة، مثل الحروب او عندما يمر المجتمع بازمة تمس كيانه. ومن ناحية الموقف الاجتماعي للمواطن، يشكل الالتزام السياسي جانبا حيويا من الجوانب المحيطة بمسالة الاقدام على المشاركة السياسية. ففي احيان كثيرة، يرتبط الحرص الذي يبديه المواطن نحو المشاركة السياسية بالتزامه السياسي كمواطن، ولذلك فان عملية التصويت كنمط من المشاركة السياسية، تدلل على انها عمل يحاول به المواطن ان يظهر

مدى ولائه للنظام السياسي اكثر من اي شيء اخر، وفي الغالب يتم التصويت على اساس ان المواطن يرغب في ان يكون مواطنا صالحا، فيؤدي واجبه الوطني.

وضمن هذا السياق وتوكيدا للطابع الارادي للمشاركة السياسية، ينبغي اثارة جوانب عديدة.

2- دوافع المشاركة السياسية

يرمي المواطنون من وراء مزاولة العمل السياسي، شأنه شأن اي عمل على صعيد اخر، تحقيق اهداف ومقاصد على الصعيد الشخصي والصعيد الاجتماعي ان سعي المواطنين للمشاركة السياسية، يتقررفي ضوء اهتماماتهم ا لمختلفة، وهكذا يكون الاشباع فضلا عن درجة الوضوح في الاهداف السياسية التي تتطلب مشاركة المواطنين، ومدى ارتباط هذه باهداف او احتياجات اكبر عدد من هؤلاء الذين يتكون منهم النسق السياسي، من اهم هذه الدوافع .

العمل السياسي كما هو شأن كل عمل انساني، يتطلب دافعا يحفز المواطنين على الاقدام عليه، وحجة ذلك ان المواطنين الذين يتخذون موقفا ايجابيا من اليسياسة او لديهم ميل للسياسة، تكون دوافعم حول العمل السياسي والمشاركة السياسية اكثر من غيره ،

فالمواطنون الذين يمتلكون هذا الميل يحاولون تنمية معرفتهم السياسية ويسهمون في عملية الاختيارات والمفاضلات السياسية، قد تدفعهم في النهاية الى الانضمام الى الاحزاب اوالجماعات السياسية، وقد يرشحون انفسهم في الانتخابات للمجالس المحلية او القومية، ولهذا تتباين درجات اندفاع المواطنين نحو المشاركة السياسية، كمثل هؤلاء المواطنين الذين يكونون مشاركين في الانشطة السياسية بدرجة اكبر من اولئك الذين يقومون بالمشاركة عن طرق التصويت فحسب على سبيل المثال.

3- بواعث اللامبالاة السياسية

على الرغم من، الاثار الايجابية للمشاركة السياسية على شخصية المواطن وعلى السياسة العامة، يميل بعض المواطنين الى اللامبالاة. ويعود ذلك لاسباب عديدة منها ذاتية شخصية ومن اهمها، غياب الحافز او الدافع قد يساعد على ظهور الميل الى الامبالاة السياسية، حيث يشعر المواطن بعدم الانجذاب نحو العمل السياسي، فيتخلى عن اي نشاط يتصل بالسياسة، كون ذلك النشاط لا يتيح له اشباعا عاجل . وكذلك فقدان الاهتمام بمكانة او موقع او لانعدام قدرة المواطن على تحمل المسؤولية الشخصية او الشعور بالخوف وعدم الامن .فضلا عن مدى الفهم او الوعي باهمية النشاط السياسي، كأن ينظر

المواطن الى النشاط السياسي على انه يشكل تهديدا لبعض جوانب حياته، او قد يؤثرعلى علاقته بالاخرين، او، فيرى بالتالي ان اللامبالاة اكثر ملائمة لحياته.

وقد تكون اللامبالاة بفعل عوامل سياسية منها الاغتراب السياسي او عدم الثقة في القيادات السياسية، او لعدم وفاء النسق السياسي لحاجاتهم الضرورية. وفي كثير من الحالات، تكون اللامبالاة تعبير عن نوع من الاحتجاج السلبي على سياسة ما او واقع سياسي معين، وتحدث هذه الحالة عندما يصل المواطنون المعنيين الى حالة من خيبة الامل او الاحباط في مواجهة الظرو ف السياسية المعينة وذلك سواء بعدم القدرة على التكيف او لعدم القدرة على التعبيراو لوقوع الاطراف المعنية تحت طائلة تيار عارم من الاكره او الاجبارالمادي والمعنوي.

والحال هذا يغدو الاقدام على المشاركة السياسي ، مسألة نسبية، ويكشف عن اهمية المنبهات السياسية ودورها في دفع المواطنين نحو المشاركة السياسي. اذ يزود التعرض للمثيرات والمنبهات السياسية، بالمعارف وينمي اهتماماتة العام، فيصبح من ثم اكثر استعدادا لمزاولة النشاط السياسي. غير ان درجة الاستجابة للمنبهات تتأثربدرجة كبيرة بمتغير الشخصية، فالشخص الايجابي او المهتم بالنشاط السياسية

يستجيب بدرجة اكبر لمثل هذه المنبهات، ومن هنا فأ ن الاحتكاك والاتصال الشخصي والناقشات غير الرسمية، تصبح من الاهمية لحفز الفرد المستعد اساسا او المؤهل شخصيا للمشاركة، وبالتالي دفعه لكي يكون اكثرفعالية في العملية من الافراد غير المهتمين اصلا ولايحرصون على اجراء مثل هذه الممارسات، وفي العادة تصدر هذه المنبهات عن وسائل الاعلام الجماهيري والحملات الانتخابية والاجتماعات العامة والمحادثات والمناقشات الشخصية.

4- محددات المشاركة السياسية

ان مواقف المواطنين واستعدادتهم للمشاركة السياسية تتنوع، فالبعض يقدم عليها، بينما يمتنع البعض الاخر ويحجم عنها، وقد يتفرغ البعض للعمل السياسي بينما يقتصر اخرون على المشاركة الموسمية المؤقت ، كما قد ينغمس البعض في النشاطات السياسية السلمية فيما يعمد اخرون الى الانخراط في النشاطات العنيفة، وعند التقصي عن اسباب هذا التنوع، نجد ان المشاركة السياسية تتأثر بعدد من المحددات. ومن بين اهم المحددات التي تؤثر في االقدام المواطنين على المشاركة السياسية بصورة جدية المتغيرات:

أ- المؤسسات الساسية

ب- العوامل الاقتصادية المتعلقة بالدخل والثروة

ج-العوامل الاجتماعية، مثل مكانة الفرد ووضعه الاجتماعي والجنس والسن والمهنة ومستوى التعليم ومعدل التحضر.

ء-العومل النفسية مثل الثقة بالنظام السياسي والاغتراب والايمان بالقدرة والكفاءة والفاعلية.

5- البعد النظامي

ان المشاركة السياسية كنشاط سياسي يتوقف على ارادة المواطنين الذاتية ورغبتهم الشخصية بدخول ميدان العمل السياسي والمساهمة في الحياة السياسية لبلدانهم ولكنها كممارسة سياسية، ترتبط برؤية النخب الحاكمة لدور المواطنين، والنخب الحاكمة تتباين في تعاملها مع مطالب المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية الساعية اليها. فالبعض منها يتقبلها ويهئ لها المتطلبات السياسية، لممارستها على نحو فعال، والعض الاخر يقر بها على نطاق محدود او جزئي ، بينما تتصلبى ازاءها نخب اخرى وتعارضها وتصادرها وتقمعها بالقوة. وبسبب من هذا ،تتباين مستويات المشاركة في المجتمعات، ومن ثم تتباين القوى الاجتماعية المشاركة حسب كل مستوى، ففي المستوى

المتدني تنحصر المشاركة في الطبقة الارستقراطية المحدودة او في النخبة البيروقراطي، اما في المستوى المتوسط فتنحصر المشاركة في الطبقة الوسط، فيما يشترك الجميع في المستوى العالي بما في ذلك النخبة والطبقة الوسطى والمواطنون عامة. ونظرا للدور المتحكم الذي تلعبه النخب الحاكمة على المشاركة السياسية ونطاقها، ينبغي أثارة هذه الجوانب:

رابعاً : النخبة والمشاركة السياسية

ثمة خلاف بين المفكرين فيما يتعلق بتحديد العلاقة بين النخبة والمشاركة السياسية. مفكروا النخبة الاوائل مثل (موسكا) و (باريتو) يجزمون بعدم وجود مجال للمشاركة او الديمقراطية في ظل سيطرة النخبة، ولا وجود لحكم تتولى فيه الاغلبية ادارة الشؤون العامة، وانما كانت هناك على الدوام اقلية حاكمة فعالة تمارس امور الحكم وادارة الدولة، وترفض فكرة التعددية بما في ذلك تعدد النخب وتنوعها وتشكك في امكانية التعايش بين النخبة وتوسع دور الجماهير في الحياة السياسية.

اما المفكرون المحدثون من انصار النخبة او الصفوة، يعتقدون بوجود اتساق وتوافق بين النخبة من جهة والديمقراطية من جهة

ثانية، وحجتهم انه عندما توجد اقليات عديدة يسيطر كل منها على نشاط معين او قطاع معين او جماعة معينة بفريق قياداتها، فان هذا التنوع في تشكيل وانواع النخب، يخلق تعددية سياسية وتنافسا بين هذه الانواع، مما يؤدي الى تزايدعدد الاقليات او النحب التي يمكن لها التأثير في مخرجات النظام ويحفظ التوازن الدقيق فيما بينها، مما يعمل على توسيع الديمقراطية جراءا التنوع في النخب وانفتاحها، ولكن يبقى احتمال التحول الى نظام مركزي مغلق لصنع القرار قائما، اذاماحرصت كل نخبة على تولي عملية صنع القرار بنفسها وحرمت غيرها من اي دور على هذا الصعيد.

ويقدم مفكرو مايسمى بأجماع الصفوة، تصورقيام قيادات النخب او الصفوات المختلفة وقيادات جماعات المصالح القومية المهمة بالاتفاق حول صياغة السياسة العامة والبحث في كيفية تنفيذها وحفز الافرادعلى المشاركة الفعالة في عملية التنفيذ، مما يجعلها قريبة او متماثلة مع اليمقراطية التمثيلية، حيث تتشكل البرلمانات والمجالس النيابية من افراد النخبة ممثلي كافة الجماعات والتي تدفع اعضاءها على المساهمة بدور في تنفيذ مايصدرونه من قرارات ويتخذونه من سياسات.

1- النخبة وازمة المشاركة السياسية

تشير ازمة المشاركة السياسية بمعناها العام على رأي (ليونارد بايند) الى تحديد كيفية الاشتراك في العملية السياسية، او كما يرى (سدني فيربا) انها تدور حول تحديد من يشترك في صنع القرارات الحكومية، وضمن نفس السياق يعرف (مايرون واينر) ازمة المشاركة السياسية، بانها صراع يحصل عندما تنظر النخبة الحاكمة الى مطالب وسلوك الافراد والجاعات الساعية للمشاركة في النظام السياسي على انها غير شرعية. ويرى ان هذه الازمة تحدث في ظل تشكيلة من الظروف ويحدد حالات حدوثها،

(أ) عندما تعتقد النخبة الحاكمة انها وحدها لها الحق بالحكم وترفض مطالب الجماعات الاخرى بالمشاركة، لانها غير شرعية.

(ب) عندما تنظم الجماعات الساعية للمشاركة نفسها في مؤسسات او تنظيمات تهتبرها النخبة الحاكمة غير شرعية.

(ت) عندما تنظر النخبة الحاكمة الى مطالب المشاركة على انها غير مشروعة لانها تعتقد ان طرائق عرضها غير شرعية.

(ث) عندما ينظر الى انواع اللمطالب التي يتقدم بها المشاركون على انها غير شرعية الى درجة انها لاتتسامح بقبولها كسياسة

عامة ،كما انها لن تتسامح بالدخول الى الستطة لمجموعات يكون هدفها تنفيذ ماتراه النخبة كسياسات غير مشروعة.

(ج) عندما تريد الجماعات الساعية للمشاركة ان تشاركها النخبة الحاكمة في السلطة وترغب وترغب بدلا من ذلك ان تحل محل النخبة الحاكمة ومن ثم حرمان تلك النخبة من حق الامساك بالسلطة.

2- موقع المعارضة السياسية

من دون شك، ان النخب السياسية الحاكمة هي من يقرر مدى المشاركة ونطاقها، عن طريق قبولها او رفضها للقوى الساعية اليها، وانها في حين تمتلك هذا الحق، لاتتحكم في موقع هذه القوى في اطار النظام فحسب وانما في اطار الحياة السياسية عامة، ومؤدى ذلك ان قبول النخبة الحاكمة بمشاركة هذه القوى، يعني احتواءها في اطار النظام، اما القوى التي النخب الحاكمة مشاركتها في النظام فتتحول الى موقع المعارضة السياسية للنظام. فهناك نوعين من الصراع السياسي. والتمييز بينهما يتم بدلالة فكرة الشرعية، فالصراع يكون في النظام عندما ينعقد الاتفاق بين القوى الاجنماعية على اعتباره شرعيا، ويكون الصراع على النظام عندما ينقطع الاتفاق بين هذه

القوى على اعتباره شرعيا، وان قوى معينة تعمل على الاطاحة به وتسعى لاقامة نظام اخر بديل. فبسبب من طبيعة العلاقة بين السلطة والقانون، فان القوى المتصارعة، تسعى لان تقدم صيغة معينة من الشرعية تتمسك بها مبدئيا وتثبتها عمليا، وذلك اما خرج نطاق القوانين المعمول بها، اي تقويض النظام القائم وفرض نظام جديد تسيره وفقا لمنظورها الخاص أو ان تصل الى السلطة عن طريق الاجراءات التي يرسمها القانون. وعلى هذا يمكن التمييز بين نوعين من المعارضة السياسية، المعرضة الشرعية ويقصد بها القوى التي تعترف بها النخبة الحاكمة وتقر بوجودها قانونيا (دستوريا) وتسمح لها بالمشاركة عن طريق مؤسسات النظام ومن خلال الاليات والاجراءات التي يعتمدها لنظام، بمعنى انها القوى التي تقر بشرعية النظام وتوافق على ممارسة نشاطاتها السياسية من خلال مؤسساته ووفقا للاجراءت التي يقررها الدستور. والمعارضة غير الشرعية ويراد بها القوى التي ترفض النخبة الحاكمة دخولها في اطارالنظام وتمنعها قانونيا (دستوريا) من المشاركة السياسية. بمعنى القوى التي تنكر على النظام صفة الشرعية وتعمل على الاطاحة به وذلك من خارج مؤسسات واجراءات النظام، اي عن طريق استخدام القوة.

3- البعد المؤسسي

لاترتبط المشاركة السياسية بموقف النخب السياسية الحاكمة فحسب، وانما بطبيعة البنية السياسية للنظام وملائمتها لنشاطات المواطنين السياسية ومدى انفتاحها على مساهمتهم الفعلية في العملية السياسية. او بتعبير اخربمدى توفر المؤسسات القادرة على استيعاب النشاطات السياسية للمواطنين .ان المشاركة اجراء نظامي، وعلى قدرات المؤسسات ونطاقها، وتتباين البنى السياسية من حيث نطاق المشاركة السياسية الذي تسمح به،تبعا لتوافر المؤسسات وتنوعها، فضلا عن قدراتها على استيعاب مطالب المشاركة، ضمن اطرها، ومن الطبيعي ان تكون النظم التي تتميز بدرجة عالية من المأسسة السياسية، اكثر قدرة على ضمان اعلى مستوى من مشاركة الواطنين السياسية، من النظم التي تتميز بدرجة منخفضة من المأسسة السياسية، ومن هنا تتأى ضرورة التلاؤم بين درجتي المأسسة والمشاركة السياسية، فنطاق االمشاركة، يتوقف بشكل حقيقي على نطاق المأسسة السياسية ، في النطام النظام السياسية. وفي حين تتحدد المشاركة بدرجة المأسسة للنظا ، فان هذه الدرجة للمأسسة، لاتنال من نطاق المشاركة ، بل تمتد لتطال حتى مضمونها السياسي، فالنظم لا تختلف في المدى المسموح به لمشاركة المواطنين فحسب، وانما بطبيعة وشكل المشاركة أيضا.

ويجري تصنيف هذه النظم حسب درجة التناسب بين المأسسة والمشاركة السياسية، حيث يعد نظاما مشاركا، اذا ارتفعت درجة التناسب بينهما، وعلى العكس يتحول الى نظام جماهيري (بريتوري)، يقوم على التعبئة على حساب المشاركة، عندما يخفق في التكييف بين درجتي المأسسة والمشاركة السياسية. وتكمن القيمة السياسسية للمأسسة في جوانب عدة،

4- اطار للعملية السياسية

تقدم المؤسسات اطارا للعملية السياسي ، سواءا في جانبها السلطوي وغير السلطوي، فالمؤسسات تقوم بالدور الرئيسي في عملية التحويل والتبديل من جانب المدخلات (مطالب وتأييد) الى جانب المخرجات (قرارات وسياسات)، ففي اطرها تنظم المطالب والحاجات وينسق فيما بينها وتحدد اولولياتها، وتمثل حلقات لتنظيم الصراع السياسي، من خلالها يمر الصراع ويؤدي الى اصدار القرارات السياسية. ويمكن انضاج القرارات الحكومية وتنفيذها عن طريق الدعم الذي تقدمه المؤسسات المركبة من خلال علاقة تبادلية تفاعلية. وعلى الدوام هناك علاقة بين قوة الدولة وامتلاك المؤسسات

الفعالة، والدولة ضعيفة المؤسسا ، تعد ضعيفة وسيئة لانها عاجزة ولا تستطيع السيطرة لضمان المصالح العامة والخاصة.

والطابع المؤسسي للعملية االسياسية يخدم في جانبين، توفير وتمكين مشاركة المواطنين، يمنح النظام القدرات المؤسسية المطلوبة لمباشرة عملية الحويل والتبديل بين المدخلات والمخرجات التي تتطلب مزيدا من التخصص والتمايز في الوظائف والادوار لمؤسسات النظام، وليس الانعزال المؤسسي او الانفصال الوظيفي، وانما التخصص في اطار التكامل الوظيفي المؤسسي للنظام .

5- قنوات للمشاركة السياسية

تمثل المؤسسات السياسية القنوات التي تمكن المواطنين من المشاركة في عملية صنع السياسات االعامة والقرارات السياسي او التأثير فيها، فالديمقراطية السليمة، تعتمد بدرجة على قوة وعدد المؤسسات التي تقف بين الحكومة والمواطنين، تدافع عن حقوق هؤلاء المواطنين في عملية الدفاع عن المصالح المؤسسية. وبرأي (هنتنغتون وفيربا)، المسالة الحاسمة لازمة المشاركة السياسية، ليست مجرد التساؤل عن كيفية استجابة النخبة الحاكمة لمطالب المشاركة، بل التساؤل عن المؤسسات الجديدة التي أنشأت لاحتواء الازمة ،فقد

اصبح وضع اجراءات جديدة ومؤسسات معنية بالامر، وخلق تنظيمات حزبية وجماعات مصالح جديد، افضل الطرق لمأسسة المشاركة السياسية، وتوفير اطرا للجماعات الجديدة في كل حين للدخول في النظام من دون خلق ازمة سياسية بالضرورة، وبالتالي يكون حل ازمة وتسوية ازمة المشا ركة، بأتفاق جديد بين النخب الحاكمة والنخب المنافسة والمشاركين الجدد، بشأن شرعية المطالب وبشأن قيمة الاجراءات المؤسسية الموضوعة للايفاء بهذه المطالب،

ومن دون مؤسسية العملية السياسية، ينعدم وجود اي مستوى للمشاركة السياسية، فغياب المؤسسات يلغي امكانية وصول المواطنين الى جهاز صنع القرارات للاسهام او التاثسر فيها، والاسهام الفعلي للمواطنين في العملية السياسي ، يتم عبر قنوات المؤسسات، وغياب المأسسة عن العملية، يحجم نطاق المشاركة ويطال مضمونها وجوهرها فلا وجود لمشاركة حقيقية بدون مؤسسات قوية.

6- ضمان للاستقرار السياسي

بناء المؤسسات السياسية لايأتي من اجل الاستجابة لمطالب المشاركة ،بل للحفاظ على الاستقرار السياسي، جراء الذي يتعرض له بفعل الضغط المتصاعد على النخب الحاكمة من القوى البازغة

والصاعدة الراغبة بالمشاركة في اطار النظام، حيث تنطوي المشاركة على ممارسة اعداد كبيرة من اللاصفوة السياسية للعمل السياسي والاندماج لسايكولوجي في العملية السياسية. فتزايد مطالب هذه القوى بالمشاركة، وعجز المؤسسات التقليدية عن الاستجابة لهذه المطالب، يولد تهديدا مباشرا للاستقرار السياسي، فيصبح بناء المؤسسات الجديدة، الخيار الوحيد لتفادي مخاطرالتهديد باستيعاب القوى الصاعدة في اطرها وتسوية مطالبها. فالحفاظ على الاستقرار، يستدعي التلاؤم بين درجات المأسسة والمشاركة السياسية، كلما ارتفعت درجة المشاركة، فان درجة التركيب والاستقلال الذاتي والتكيف والترابط المؤسسي، ينبغي ان تتزايد بدرجة مماثلة، فالمأسسة السياسية ضرورية لضمان الاستقرار السياسي تفادي مخاطر الانزلاق نحو العنف بأشكاله المختلفة.

خلاصة:

المشاركة السياسية، نشاط سياسي يقوم به الافراد والجماعات في المجتمع لدخول في النظام السياسي، والتدخل في عملياته المختلفة ، وذلك اما بتولي السلطة والحكم أو التأثير في السلطة السياسية، من اجل تحقيق غايات واهداف ومصالح معينة. هذ تنصب المشاركة السياسية على آليات عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات السياسية، وتوجيهها الوجهة التي تخدم اهداف ومصالح القوى السياسية. وتبعا لانفتاح النظام على مشاركة القوى السياسية يكون النظام ديمقراطيا، حيث تتعدد وتتنوع القوى السياسية الفاعلة في ميدان العمل السياسي، مما ينعكس على الاستقرار السياسي والحياة السياسية بصورة عامة.

المراجع والمصادر

المصادر باللغة الانكليزية :

References

1. Samuel P. Huntington and Goon M. Nelson, No Easy Choice, Political Participation in Developmenting Countries, USA 1976.
2. Myron Weiner, Political Participation: Crises of the Political Process. In Leonard Binder, Crises and Sequenetion in Political Development, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1971.
3. Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies, (New Haven) Yale University Press, 1968.
4. Lucian W. Pye, Aspects of Political Development, Boston, Little, Brown and Company, 1966.
5. Lucian W. Pye, Political Culture and Political Development, in Lucian W. Pye and Sidny Verba, Political Culture and Political

Development. Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1965.

6. Walter A. Rosenbaum, Political Culture Praeger Publisher, New York, 1975.
7. Dell Hitchnmer and Levine Carol, Comparative Government and Politics, New York, Dodd Mead an Comp. Ine, 1980.
8. Gabriel A. Almond and Sidny Verba, The Civic Culture, Political Attributes and Democracy in Five Nations, Princeton, New Jersy, 1963.
9. Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, London, Allen and Lenwin ltd, 1954.
10. William. Kornhauser, the Politics of Mars Society, London Routledy and Kegan Paul, 1960.
11. Sartori, Democratic Theory, (Detroit: Wayne State University Press, 1962).
12. Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The Origin and Development of Political Parties, In Joseph Lapalombara and Myron Weiner

(eds). Political Parties and Political Development (Princeton, Princeton University Press, 1966.

13. Harry Neiburg, Political Violence, The Behevioral Process, Marfin's Press, New York, 1969.

14. Richard R. Fagen, Political and Communication, Boston, Little Brown and Company Inc, 1966.

15. Dawin Marvick ed, Political Decision Mokers, New York, 1961.

16. L. W. Milbrath and M. L. Gol, Political Participation, Chicaqo, 1977.

17. Robert Dahl, Modern Political Analysis, (Prentica- Hall Inc 1963).

المراجع العربية:

1. عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، العين 1988.

2. علي الدين هلال، نحو اطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي، مجلة قضايا عربية، السنة الثالثة، العدد الاول، كانون الثاني 1980.

3. موريس ونوجيه، سوسيولوجيا السياسة، مبادئ اولى في علم السياسة، ترجمة هشام ذياب، منشورات وزارة الثقافة والارشاد اللغوي، دمشق 1980.
4. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد 1991.
5. محمد علي محمد، اصول الاجتمع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني، دار المعرفةاجامعية، الاسكندرية.
6. علي اسماعيل سعد، علم السياسة، دراسات نظرية ميدانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1989.
7. محمد نصر مهنى وعبد الرحمن اصالحي، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الاولى 1985.
8. اسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1983.
9. اسماعيل علي سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1987.
10. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، اسس التنظيم السياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1984.
11. ابراهيم شيحا، الانظمة السياسية، الدول والحكومات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1984.

12. حميدة سميسم، نظرية الرأي العام، وزارة الثقافة والاعلام، در الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1992.
13. كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الاولى 1987.
14. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، الجزء الاول، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية 1982.
15. فوزي ابو دياب، المفاهيم الحديثة لانظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية، بيروت 1971.
16. جان منيو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثالثة 1983.
17. اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث،سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1987.
18. حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى 1992.
19. كمل المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت 1985.
20. موريس ديفرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة جمال الاتاسيوسامي الدروبي، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع.

21. حامد عبد الله ربيع، ابحاث في النظية السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1971.

22. محمد احمد اسماعيل علي، دور المثقفين في التنمية السياسية، دراسة نظرية مع تطبيق على مصر، الجزء الثاني، القاهرة 1986.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

تأسس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية بجمهورية مصر العربية في أعقاب سنة 2007،وهو شركة ذات مسئولية محدودة خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة81، ولائحته التنفيذية تحت رقم1762 لسنة 2007 إستثمار، وبعد سنوات من العمل أسس المركز مقر رئيسي في برلين – المانيا.

ويعتبر المركز مؤسسة مستقلة تعمل فى إطار البحث العلمى الأكاديمي والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية والإقتصادية حول الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة. ويضع المركز فى قائمة اولوياته العمل على تمكين الباحثين و الإعلاميين و الأقلام الحرة من طرح أرائهم بموضوعية و دون قيود، إذ يسعى المركز إلى عرض كافة وجهات النظر دون مصادرة تكريسا لديمقراطية، فقد إستقى اسمه أساس من مبدأراسخ لدى مؤسسه هو **تكريس الديمقراطية** دون شروط.

ويتبنى المركز نهجا علميا فى دراساته وأبحاثه العلمية التي قوامها النقد البناء الموضوعي،ففى تناوله للمعلومات والقضايا والأفكار ينطلق من أرضية العمل على البناء والتنمية و المساهمة في تقديم الحلول للقضايا الراهنة و رؤيته لتسوية الصراعات، وليس تسليط الضوء على السلبيات و تضخيمها و إظهارها على أنها قدر محتوم لا فرار منه، وذلك إقتناعا من المركز أن المعرفة العلمية ما جعلت إلا من أجل تقديم الحلول للمشاكل وليس تعقيدها،و يتحرك المركز كذلك مانحا باحثيه حرية كاملة فى إجراء بحوثهم والخروج منها بنتائج موضوعية تتميز بالدقة والحياد.

من خلال هذه المنهجية ينظم و يرعى المركز ورش عمل و حلقات نقاشية حول القضايا الأنية الإقليمية و الدولية مسخرا لذلك إمكانيات البحث العلمى وأدواته من جمع المعلومات وأساليب التحليل وصولا الى اكبر قدر من المعلومات فى القضايا المتعلقة بهذه الجوانب التى يمكن من خلالها الوصول إلى نتائج و توصيات تسهم في إيجاد حلول للقضايا الراهنة.

وفى هذا الاطار يحدد المركز لعمله ثلاثة محاور هى:

اولا: الدراسات العربية وهذه الدراسات ستنصرف الى اتجاهين، الإتجاه الاول هو دراسة قضايا كل دولة عربية على حدة وعلى المستوى الداخلى،ثم دراسات القضايا التى يفرضها نمط العلاقة الثنائية بين كل دولة وأخرى ومدى التفاعل بينهما ومدى تأثير هذه القضايا على العلاقات سلبا أو إيجابا.

ثانيا: الدراسات الدولية وهى تتجه اتجاها واحدا وهو دراسة القضايا التى تنشأ عن نمط العلاقات المتبادلة بين الدول العربية ودول العالم المختلفة،وتستدعى هذه الدراسات تحديد شكل هذه العلاقة ومدى تأثيرها على القضايا المشتركة.

ثالثا: دراسات الاحداث الجارية فكثير من الاحداث التي تقع فى الدول العربية وتكون فى حاجة الى اجراء دراسات وأبحاث واستطلاعات رأى عنها لمعرفة أسبابها ودوافعها والنتائج التى يمكن أن تترتب عليها،وهذا النوع من الدراسات مهم للغاية حيث يساعد صانع القرار فى مسوياته المختلفة على اتخاذ القرار السليم.

اهداف المركز:

يهدف المركز من خلال عمله فى انشطته المختلفة الى تحقيق عددا من الاهداف التى يمكن ان يظهرها على النحو التالى:

- نشر الوعى والبحث العلمى في مجال العلوم السياسية والقانون وعلوم الاجتماع والاقتصاد والأعلام لدى الجماهير العربية وذلك من خلال مجموعة الدراسات النظرية والمعرفية التى يقوم بها،وتعتبر دراسات مؤسسة ينم من خلالها تقديم الثقافة الديمقراطية الحقيقية ليس من خلال مفاهيمها الغربية ولكن من خلال المفاهيم التى تتناسب مع وضعيتنا الثقافية والاجتماعية والسياسية ايضا.
- نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية و الإقليمية في صيغة أكاديمة تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي من خلال تحليلات عميقة و حيادية.
- تنوير الرأى العام العربى بقضاياه المصيرية وتقديم كافة المعلومات عنها وذلك من خلال اعداد عدد من التقارير الاستراتيجية فى مختلف المناحى السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وهى تقارير تعد بطريق محايدة تعرض للمعلومات وتقدم التحليل من خلال الاساليب العلمية المنهجية.

مصادر تمويل المركز:

يعتمد المركز فى تمويله على عدة مصادر من اهمها:

1. المطبوعات التى يصدرها من تقارير ودوريات وكتب وكتيبات وكراسات إستراتيجية فى مختلف مناحى الدراسات البحثية من العلوم السياسية والاقتصادية والقانون والاعلام والعلوم الاجتماعية وسوف توزع هذه المطبوعات على المؤسسات والمراكز الاستراتيجية ووسائل الاعلام المختلفة مسموعة ومرئية ومقروءة والباحثين والمحللين السياسيين والأحزاب السياسية والتنظيمات المختلفة والدوائر المحلية والدولية وذلك كله نظير اشتراك شهرى.
2. الاشتراكات التى سيقوم المركز بتحصيلها من المشتركين فى الدورات التدريبية المختلفة التى سوف يقوم بعقدها بشكل دوري، وسوف يلجأ المركز لهذا النمط من العمل ويقصد به نمط الإشتراكات لضمان جدية المشاركة والمشتركين فى هذه الدورات.
3. من خلال الرعاة المشاريع البحثية التى يقوم المركز باعدادها،وتكون هذه الرعاية مشروطة بالالتزام بأهداف المركز وفلسفته فى العمل وذلك حتى لا يخضع المركز لأي أجندة وافدة عليه.

الأقسام العاملة فى المركز:

ينقسم العمل فى المركز إلى مجموعة من التخصصات طبقا لمجموعة من الأقسام المتخصصة وهى كالتالى:

- قسم الدراسات والنظم السياسي.
- قسم الدراسات والعلاقات الدولية.
- قسم الدراسات الاقتصادية.
- قسم الدراسات العسكرية.
- قسم الدراسات الاعلامية والصحفية.
- قسم الدراسات الاجتماعية والثقافية.
- قسم الدراسات الايرانية.
- قسم الدراسات الخليجية.
- قسم الدراسات العبرية والاسرائيلية.
- قسم البرامج والمنظومات الديمقراطية.
- قسم الدراسات الدينية والجماعات الاسلامية.
- قسم الدراسات السودانية وحوض وادى النيل.
- قسم دراسات المرأة.

وتقوم الفرق البحثية فى المركز باعداد مجموعة من المشروعات البحثية التى تترجم أهداف هذه الأقسام المختلفة.وسيقوم كل قسم من هذه الاقسام بعمل دورات تدريبية لإعداد كوادر بحثية للوصول الى نتائج بحثية علمية ودقيقة وموضوعية حيث ستتضمن الدورات التدريبية التدريب على المعايير العلمية المحايدة البعيدة عن التحيز.

اصدارات المركز:

يقوم المركز من خلال الأنشطة البحثية المختلفة التى يجريها باصدار عدد من الاصدارات التى ستعمل على تحقيق أهدافه البحثية ومن أهم هذه الاصدارات ما يلى:

1. المشروعات البحثية التى يمكن تقديمها الى الجهات الاقتصادية والسياسية من أجل إجراء بحوث متكاملة لتقديم خبرات ونتائج يمكن إستخدامها لتطوير وتحديث هذه المؤسسات
2. تقارير دورية عن الأحداث الجارية فى المنطقة العربية والعالمية وتقديم تحليل متكامل لهذه الأحداث بغية تفسيرها والتعرف على خلفياتها.
3. تقارير وإصدارات إستراتيجية فى الشئون المحلية والعربية والدولية وسيتم تحديد دورية إصدار هذه التقارير ويمكن أن تكون فصلية فى البداية تمهيدا لإصدارها بشكل شهرى.
4. الدوريات: يصدر عن المركز عدد من الدوريات التى تحمل طابعا علميا أكاديميا إعلاميا سياسيا يتم من خلالها طرح رؤى الباحثين والإعلاميين و الصحافيين.
5. الكتب والكتيبات المتخصصة.
6. الكتب والبحوث المترجمة من اللغات المختلفة الى اللغة لعربية.
7. مجلات علمية دورية محكمة:

- Zeitschrift für Afro – Mittelostudien

- Journal of Afro-Asian Studies
- مجلة العلوم السياسية والقانون.
- مجلة العلوم الاجتماعية.
- مجلة اتجاهات سياسية.
- مجلة الدراسات الإعلامية.
- مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل.
- المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية.
- المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية.
- مجلة مدارات إيرانية.
- مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث.
- مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية.
- مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية.
- مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية.
- مجلة قضايا آسيوية.
- مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة.
- مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص.
- مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية.
- مجلة التخطيط العمراني والمجالي.

أنشطة المركز:

ينظم المركز و يرعى الأنشطة التي يكون هدفها في النهاية تطبيق وتحقيق الفلسفة التي يقوم عليها المركز وتتضمن هذه الانشطة ما يلى: الندوات وورش العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات التي يحرص المركز على أن يكون لها طابع عالمي.

أ. عمار شرعان

رئيس المركز الديمقراطي العربي